المنتدى الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢١/١٢/٢١ الموافق ١٧ جمادى الأولى ١٤٤٣ هـ العدد ٥٢٠ السنة التاسعة عشرة

المنتدى الإسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

وثيقة جديدة مسرّبة: وزارة الصحة الإسرائيلية متورطة في قضية «اختفاء أطفال اليمن»!

صفحة (٢)

الإهمال، النفايات، مخططات الترحيل ونهب الأراضي، الكلاب والجريمة... عن علاقة سببية تحكم حياة المواطنين العرب في النقب!

صفحة (٣)

ارتفاع قيمة الشيكل أمام العملات العالمية يؤزم قطاع الصادرات. (رويترز)

التضخم المالي وغلاء أسعار البيوت وقيمة الشيكل- عوامل قلق في الاقتصاد الإسرائيلي!

كتب برهوم جرايسي:

أظهر التضخم المالي في الأشهر الـ ١١ الأولى من العام الجاري، والذي ظهرت معطياته قبل أسبوعين من انتهاء العام، أن الاقتصاد الإسرائيلي سيسجل لأول مرّة منذ ثماني سنوات تضخما ماليا يتجاوز نسبة ٢,٢٪، إذ أن آخر نسبة كهذه كانت في العام ٢٠١٣، لتتبعه ٧ سنوات من التضخم القريب للصفر. وهو يعكس موجات الغلاء في السوق التي اندلعت منذ صيف العام ٢٠٢٠، في حين سجلت أسعار البيوت منذ مطلع العام ارتفاعا حادا بنسبة ١٠,٣٪. في المقابل فإن ارتفاع قيمة الشيكل أمام العملات العالمية يخلق أزمة في قطاع الصادرات، وقد ينعكس على جوانب عدة في الاقتصاد الإسرائيلي.

وأعلن مكتب الإحصاء المركزي، الأسبوع الماضي، أن التضخم المالي سجل في شهر تشرين الثاني الماضي تراجعا طفيفا بنسبة ٠,١٪، ومنذ مطلع العام الجاري ارتفع التضخم بنسبة ٢,٥٪، وسط تقديرات بأن تضخم الشهر الجاري، الخاتم للعام الجاري ٢٠٢١، سيسجل هو أيضا تراجعا طفيفا.

تتفاقم مشكلة الغلاء القائمة في السوق الإسرائيلية، لأن الحديث يجري أساسا عن ارتفاع أسعار المواد والبضائع الاستهلاكية الأساسية، وخاصة المواد الغذائية، وأيضا البضائع والحياتية اليومية. ولا تتوقف التقارير الاقتصادية التي تتحدث عن غلاء يتلوه غلاء لمواد غذائية متنوعة، آخرها على سبيل المثال أسعار المعكرونة، التي قال تقرير صدر في الأسبوع الماضي، إن أسعار هذه السلعة قد ترتفع في الفترة القريبة المقبلة بنسبة تتراوح ما بين ٢٠٪ إلى ٣٠٪، بسبب ارتفاع أسعار حبوب القمح الخاصة بإنتاجها بشكل خاص في إيطاليا وتركيا، وهو بحسب التقارير غلاء ناجم عن تراجع المحاصيل.

كذلك في الأسبوع الماضي أقرت لجنة المالية البرلمانية في الكنيست الضريبة الإضافية التي طلبت وزارة المالية فرضها على المشروبات الخفيفة، والمُحلاة، بذريعة حماية صحة الجمهور، إلا أنه تم استثناء نبيذ خاص من دون كحول، يشربه المتدينون اليهود، ويسمى «تيروش»، من هذه الضريبة، تجاوبا مع ضغوط النواب المتدينين.

وسترفع الضريبة الجديدة سعر القنينة بما بين ٣٠٪ إلى ٤٠٪، سيتكبدها أساسا الفقراء الذين لا تعوّضهم الحكومة بسياستها الاقتصادية عن الغلاء الفاحش، لجعلهم قادرين على شراء بدائل صحية لهذه المشروبات التي كثرتها مضرّة للصحة.

وبموجب قرار لجنة الكنيست الذي سيكون نافذا ابتداء من اليوم الأول من الشهر المقبل، مطلع ٢٠٢٢، سيرتفع سعر الليتر من المشروبات الخفيفة بشيكل واحد، ما يعني أن قنينة لتر ونصف اللتر الأكثر شيوعا في الأسواق، سيرتفع سعرها بـ ١,٥ شيكل، وهذه ضريبة ثابتة، ولذا فإنها سترفع سعر القنينة بما بين ٣٠٪ إلى ٤٠٪، بحسب سعر قنينة المشروبات الأصلي. أما المشروبات المُحلاة ببدائل السكر، وحسب التسميات التسويقية دايت وزيرو، فإن الضريبة ستكون ٧٠ أغورة على كل لتر.

وحسب التقديرات فإن هذه الضريبة الجديدة ستدخل لخزينة الضرائب الإسرائيلية ٣٨٠ مليون شيكل سنويا. وقررت لجنة المالية البرلمانية تخصيص ٤٠ مليون شيكل منها فقط لحملات توعية ضد أمراض السكري.

ويدعي كبار مسؤولي شبكات التسوق أن ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية يعود إلى سلسلة عوامل، أولها ارتفاع أسعار المواد الخام عالميا، وفي دول المنشأ، مثل الحبوب على أنواعها والزيوت والسكر، إضافة إلى ارتفاع أسعار النقل البحري، بفعل قيود جائحة الكورونا، ولكن أيضا في الأشهر الأخيرة بسبب القفزات العالية في أسعار النفط والوقود عالميا. يضاف إلى هذا أن شبكات التسوق قلصت، بدرجة كبيرة جدا، حملات التخفيض التنافسية التي كانت دائرة في السنوات الأخيرة، ما سيساهم الآن في رفع الكلفة بالنسبة للمستهلك.

ما يقلق أكثر الاقتصاد الإسرائيلي هو ارتفاع أسعار البيوت، التي لا تدخل ضمن حسابات سلة المشتريات التي تحدد نسبة التضخم المالي. فقد سجلت أسعار البيوت منذ مطلع العام ارتفاعا حادا بنسبة ١٠,٣٪، بدون أن تكون الحكومة قادرة على لجم هذا الارتفاع المتواصل.

في المقابل، من المتوقع أن تعلن وزارة المالية في هذه الأيام أنظمة جديدة تعفي العديد من أصناف المنتوجات الزراعية والحيوانية المستوردة من الجمارك، ما يعني خفض أسعارها، حسب المتوقع، وهو ما يلقى معارضة شديدة من المزارعين في إسرائيل، ومعهم أيضا قوى سياسية داعمة لهم في الائتلاف الحاكم.

وقالت الوزارة إنها ستدفع تعويضات للمزارعين المتضررين، إلا أن التعويض المعلن هامشي جدا، وهو ١٠٠ شيكل (نحو ٣٢ دولارا) للدونم الزراعي الواحد، وهو تعويض صفري بالنسبة للمزارعين.

ويقول المحلل الاقتصادي سامي بيرتس، في مقال له في صحيفة «ذي ماركر»، إن التضخم يرفع رأسه في العالم. وفي الأسبوع الماضي قالت التقارير إن أسعار السلع والخدمات في الولايات المتحدة ارتفعت في العام المنتهي في تشرين الثاني، بنسبة ٦,٨٪، وهي أعلى نسبة تضخم منذ أوائل سنوات الثمانين من القرن الماضي.

وارتفاع الأسعار بهذا الشكل الحاد تأثر من عاملين لأزمة الكورونا: تدفق أموال بشكل غير مسبوق من الإدارة الأميركية من أجل دعم الاقتصاد، إلى جانب الصعوبات في مسألة العرض، بسبب الاضطرابات في سلسلة التوريد العالمية، ما أدى إلى نقص في العديد من البضائع والسلع والمعدات. على سبيل المثال قفزت أسعار السيارات المستعملة بنسبة ٤٣٪ في العام المنتهي في تشرين الثاني. وساهم في ارتفاع أسعار السلع والبضائع، ارتفاع أسعار الطاقة، في أعقاب قرار منظمة «أوبك» خفض الإنتاج النفطي.

وحسب بيرتس فإن هذه الأسباب تنطبق أيضا على إسرائيل. وكتب: «لدينا أيضا كورونا والحكومة وبنك إسرائيل المركزي أدفقا الأموال على الأسواق والجمهور، والأضرار التي لحقت بسلسلة التوريد العالمية انعكست علينا أيضا. علاوة على ذلك، فإن عامل التجارة الخارجية للاقتصاد الإسرائيلي أقوى من تأثيره على الاقتصاد في الولايات المتحدة، إلا أن التضخم في إسرائيل في الأشهر الـ ١١ الأخيرة سجل ارتفاعا بنسبة ٢,٥٪ فقط، وحسب التوقعات، فإن النسبة الإجمالية للعام الجاري ٢٠٢١ ستكون أقل».

وليس فقط في الولايات المتحدة التضخم المالي عال، ففي ألمانيا سجل التضخم ارتفاعا سنويا بنسبة ٤,٥٪، وفي كتلة دول اليورو بلغ إجمالي التضخم ٤٪.

ويسأل بيرتس: لماذا ترتفع الأسعار في إسرائيل بوتيرة أكثر اعتدالا من الولايات المتحدة وأوروبا، بينما تواجه جميع الاقتصادات نفس آثار أزمة كورونا؟ ويجيب: هناك نوعان من العوامل على الأقل للحد من التضخم في إسرائيل: الأول هو تعزيز قيمة الشيكل أمام العملات العالمية، إذ تتدفق على الاقتصاد الإسرائيلي أموال ضخمة، بالعملات العالمية للاستثمار في قطاع التنقية العالية. هذا العام، سيتم كسر رقم قياسي للاستثمار الأجنبي، وسيتجاوز إجمالي الاستثمارات الأجنبية ٢٠ مليار دولار. وهذا يقوي الشيكل ويضر بالمصدرين، لكنه في نفس الوقت يقلل من أسعار السلع المستوردة، بسعرها بالشيكل، رغم ارتفاعها في العالم. والسبب الثاني، بحسب بيرتس، يصعب قياسه: وهو أن كلفة المعيشة في إسرائيل أعلى بنحو ٢٠٪ منها في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، OECD، وحساسية الجمهور لارتفاع الأسعار في هذه الظروف مرتفعة نسبيًا.

وتابع: «على سبيل المثال، في الشهر الماضي فكرت بعض شبكات التسوق وكبار المنتجين في رفع الأسعار، والتشبث بالعوامل العالمية، مثل ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وتأخر وصول البضائع والمواد الخام، لتبرير هذه الخطوة. لكن تحقيق سلطة المنافسة في الاقتصاد، الذي تم فتحه للاشتباه في انتهاك قوانين مكافحة الاحتكار من قبل موردين وشبكات تسوق، وشركات البيع بالتجزئة الكبيرة، أدى إلى تجميد الخطط. من الصعب تقدير نتائج التحقيق، لكن من المحتمل أن يحد التحقيق من ارتفاع الأسعار، وهذا الأمر، سوية مع تعزيز سعر الشيكل، من شأنه أن يجبر المنتجين والمستوردين على أن يضبطوا أنفسهم في مسألة رفع الأسعار».

قيمة الشيكل

تواصل قضية ارتفاع قيمة الشيكل أمام الدولار إشغال المؤسسات المالية الرسمية والقطاع الاقتصادي ككل، بعد أن ارتفعت قيمته منذ شهر نيسان من العام الجاري بنسبة تجاوزت ٥٪، ومنذ نيسان العام الماضي ٢٠٢٠ بنسبة تجاوزت ١٢,٥٪، ومنذ مطلع العام ٢٠١٩ بنسبة ١٦,٥٪. ويتراوح سعره في الأيام الأخيرة حول ٣,١٣ شيكل للدولار، وكان قد سجل سعر الدولار أعلى ذروة له في صيف العام ٢٠٠٤، حينما بلغ سعره ٤,٨٥ شيكل للدولار، يعني أكثر بنسبة ٣٦٪ من سعره الحالي.

وكما ذكر في تقارير سابقة، فإن ارتفاع قيمة الشيكل لا تعكس نفسها على قيمته الشرائية، رغم أن هناك من يرى من المراقبين الاقتصاديين أن ارتفاع قيمة الشيكل لجم أسعار مواد وبضائع مستوردة، أو أن موادها الخام مستوردة.

وخلافا لموجات سابقة لهبوط سعر الدولار، لا نشهد في الشهرين الأخيرين ضجة من جانب المستوردين، الذين كما يبدو من تقرير لبنك إسرائيل اتبعوا إجراءات وقائية، تحمي مردودهم المالي بالشيكل من الصادرات، ولربما منها رفع أسعارهم في الأسواق العالمية.

وقال المحلل الاقتصادي أدريان بايلوت في استعراضه لتقرير لبنك إسرائيل المركزي صدر في الأيام الأخيرة، إن مسببات ارتفاع قيمة الشيكل كانت واضحة للعيان مسبقا، من خلال حركة سوق العملات، وأيضا التوقعات بتدفق الاستثمارات الأجنبية غير المسبوق بحجمه هذا العام على الاقتصاد الإسرائيلي، إلى جانب أن المستثمرين الإسرائيليين باتوا يتخلصون من احتياطي العملات الأجنبية وخاصة الدولار الذي لديهم منعا لخسائر أكبر.

ووفقا لتقرير البنك الذي تداول سوق الصرف الأجنبية، فإنه في الربع الثالث من العام الجاري ٢٠٢١، والذي يتضمن الأشهر من تموز وحتى أيلول، والتي تراوح فيه سعر الدولار ما بين ٣,٢ شيكل إلى ٣,٣ شيكل، ظهرت مؤشرات أولية لتراجع سعر الدولار.

وكتب بايلوت أن من النقاط الرئيسة في موضوع تعزيز قيمة الشيكل دور كل قطاع في الديناميكيات، أي من هم المشترون ومن هم البائعون، وليس أقل أهمية، ما هو وزنهم في «اللعبة».

إحدى النتائج البارزة في التقرير هي القفزة الحادة للعوامل الخارجية في التجارة بالشيكل. في الربع الثالث من العام الجاري استحوذ هؤلاء على أكثر من نصف التجارة بالعملة، وتجاوز وزنهم ٥٠٪ لأول مرة منذ عقد. وتجدر الإشارة إلى أن آخر مرة كان فيها وزن الأجانب أكثر من نصف تجارة النقد الأجنبي تمت في الربع الثاني من العام ٢٠١١.

علاوة على ذلك، فإن كل التجارة الخارجية تقريبا (نحو ٩٧٪) تتم بواسطة مؤسسات مالية أجنبية. وإليكم الأرقام المطلقة: من بين ٥٦٤ مليار دولار تم تداولها في العملات الأجنبية في السوق خلال الربع الثالث، تم تحقيق نحو ٢٣٤ مليار دولار من قبل مؤسسات وشركات مالية أجنبية.

ومن بين الذين لعبوا دورا حاسما في رفع قيمة الشيكل في العام الماضي، إلى جانب الكيانات الأجنبية، كيانات مؤسسية إسرائيلية، حيث قامت بشراء ما يمكن تسميتها احتياطات وقائية (بيع الدولار واليورو) بغرض الحماية من التغيرات في سعر الصرف.

وإذا كان هؤلاء بحلول منتصف عام ٢٠٢٠ قد اشتروا دولارات أكثر مما باعوا، فقد انعكست الصورة تماما وبدأوا في بيع الدولارات بشكل حاد. وبحلول الربع الثاني من هذا العام اشتروا أكثر من ١١ مليار دولار، وبحلول الربع الثالث من عام ٢٠٢١ وصلوا إلى صافي بيع ٢٤,٧ مليار دولار.

وقال بايلوت إن بنك إسرائيل يفحص كل هذه التحركات بهدف الحد من ارتفاع قيمة الشيكل. ومنذ العام ٢٠١٩ حتى نهاية الربع الثالث من العام ٢٠٢١، كان الأجانب والمؤسسات المالية الإسرائيلية هما القوة الأكثر مركزية وقوة في التقدير. وباعا معا ما مجموعه نحو ٦٣ مليار دولار، وقام بنك إسرائيل بمحاولة تحييد التأثير، ولهذا اشترى ما مجموعه أكثر من ٥٤ مليار دولار.

وإجمالاً يرى محللون أن بنك إسرائيل المركزي عالق في دوامة في هذه المرحلة، فمن ناحية هناك غلاء وحالة تضخم مالي لم تشهدها إسرائيل منذ ٨ سنوات، ما يلزم برفع الفائدة البنكية الأساس، التي ترسو منذ أكثر من عام ونصف العام عند نسبة ٠,١٪. ولكن من ناحية أخرى، فإن ارتفاع قيمة الشيكل أمام العملات الأجنبية يمنع البنك من رفع الفائدة البنكية، على الأقل في المدى المنظور، خاصة وأن كل عمليات شراء الدولارات لم تنجح في مواجهة ارتفاع سعر الشيكل أمام العملات العالمية.

كلمة في البداية

عودة إلى «غيتو»..

بقلم: أنطوان شلحت

أعاد أحد ستوديوهات تعليم التمثيل المسرحي في إسرائيل هذه الأيام إنتاج مسرحية «غيتو»، تأليف الكاتب المسرحي الإسرائيلي يهوشواع سوبول. وشكّلت هذه الإعادة فرصة جرى التأكيد فيها أن «غيتو» تعتبر منذ أن بدأ عرضها في العام ١٩٨٤ وحتى الآن «العمل المسرحي الإسرائيلي الأكثر شهرة»، سواء داخل الدولة أو في أرجاء العالم الواسع.

تعالج هذه المسرحية «معركة البقاء»، التي خاضها الإنسان اليهودي استناداً إلى روحه المعنوية وموروثه الثقافيّ، والدور الأخلاقي المنوط بالفنّ والإبداع عامة في خضم عالم يفتقر إلى الأخلاق والقيم ويفتقد احترام حياة الإنسان وكرامته، وذلك من خلال إعادة نسج قصة حقيقية عن فرقة مسرحية يهودية حاولت ممارسة نشاطها الفني في غيتو فيلنوس (عاصمة ليتوانيا) إبان اندلاع الحرب العالمية الثانية وما انطوت عليه من فظائع النازية وأهوالها.

يتكئ سوبول على مرموزات وأنساق ثقافية يهودية، كانت تشف عنها تجربة الغيتو، كي يستحضر جانباً من الماضي اليهودي المرتبط بذاكرة المحرقة النازية. وهو يحاول، كما في مسرحيات أخرى له رجع من خلالها إلى الماضي اليهودي في أزمان مغايرة، أن يدفع هذا الجانب نحو موقع مركزي في مساءلات تبدو مستحقة في قراءته وتتعلق بالأوضاع الراهنة لليهود عامة واليهود في إسرائيل خاصة. ومع أن استغراق سوبول كان منصباً أكثر من أي شيء آخر في الاستعادة شبه الوقائعية لماضي الغيتو في فيلنوس، إلا إن الحوار ذاته، وحركة انتقال الشخصيات واستنطاقها بين الأزمنة المختلفة، ينبئان، بشكل تلميحي، بأنه مُصرّ على المحافظة على احتمال الرابطة القوية بين الماضي والحاضر. ويشي الإطلاع على أعمال سوبول المسرحية، لا سيما في هذا المحور بالذات، بأنه يُشهر إصراره السالف، ولو إشارياً، من أجل تعزيز فكرة «الاستمرارية التاريخية» في وعي المشاهد، باعتبار الحاضر غير مقطوع عن الماضي. وليس هذا وحسب، إنما أيضاً من أجل استحضار أكثر جوانب هذا الماضي إثارة للجدل والتفكير واستقطار ما يتعين وضعه في صلب مواجهة الذات لذاتها تحت مجهر الحاضر.

سبق لأحد النقاد في إسرائيل أن قال عن سوبول إنه إذا لم يكن من أكثر المسرحيين الإسرائيليين راديكالية، فإنه من أكثرهم خصوبة في الإنتاج. وقد عرضت مسرحياته في أنحاء مختلفة من العالم. ومن أبرز مسرحياته «نفسية يهودي» (١٩٨٢) و«فلسطينية» (١٩٨٥) و«أعراض القدس» (١٩٨٨). أمّا مسرحية «غيتو» فهي أول عمل في ثلاثية مسرحية كتبها بين الأعوام ١٩٨٤ و١٩٩٣، وأثارت في حينه جدلاً واسعاً، كان في مركزه، من جملة أشياء أخرى، جرأة الكاتب غير المسبوقة في الإضاءة الصارخة لأحد المحرمات في الإنتاج الأدبي الإسرائيلي، الذي تعاطى مع موضوع الهولوكوست، وهو التعاون الأرعن لليهود وبعض قادتهم مع النازيين في فترة المحرقة. وتعدّ هذه الجرأة بمثابة مقترب من حقيقة أن بعض القادة اليهود اندمجوا بكيفية ما في النظام النازي إلى درجة التعاون معه، أو بكلمات أخرى تصرفوا كما لو أنهم يتعاونون معه بحجة «الحفاظ على الحياة». غير أن الأهم من ذلك هو أن سوبول يجعل النجاة من المحرقة، على المستوى النفساني، رهن تعاون ما تمّ مع النازيين، وهو ما يعتبر «بذرة إثم» متأصلة في الممارسة الوجودية لليهود بشكل عام واليهود في إسرائيل بشكل خاص. ويتناول ذلك على خلفية تؤالف بين النزوع الوجوديّ على الصعيد الفلسفي، وبين النزوع الفرديّ على الصعيد السياسيّ.

كما تشمل المسرحية إشارات بليغة إلى «الدولة الإسرائيلية» باعتبارها اتساعاً أو توسيعاً لـ«الغيتو»، الذي تحكمت فيه أنماط سلوكية ليست مختلفة عن الأنماط التي تتحكم بالدولة، كما لو أنها جاءت امتداداً طبيعياً له، واتسمت بالخصائص الفردية كلها لمن كانوا على رأس تجربة السلطة في الغيتو، فالمشهد الأول يبدأ في بيت تل أبيبي، بينما ينتهي المشهد الأخير في البيت نفسه، وهو بيت يتهدّم مع الذكريات أول الأمر ويحاول استعادة بنائه في آخر الأمر. وفي الغيتو تنوّع بشري كما التنوّع في الدولة، يبدأ فكرياً من المتدينين المتزمتين وينتهي بأقصى اليسار. أمّا اجتماعياً ففيه الأنماط كلها، بدءاً بالقاتل واللصّ والمتعاون مع الاحتلال وانتهاء بالمُتاجر بأي شيء، بدءاً بالمخلص لذاته وانتهاء بالمخلص لقضية يؤمن بها.

تجري أحداث المسرحية في الغيتو، من خلال تقنية الاستعادة من الذاكرة، وبواسطة تقديم مشاهد فنية كانت تقوم بها فرقة جرى تأسيسها من فنانين كانت لهم شهرة خارج الغيتو، ويهدف هذا التأسيس إلى التحايل في سبيل الحفاظ على الحياة في مواجهة المجازر، وهو تحايل ينضوي تحته كل سلوك في الغيتو، بدءاً من رئاسته مروراً بشرطته اليهودية وانتهاء بالمشاريع الصناعية والتجارية التي تُقام هناك. وفي نطاق الحفاظ على الحياة اليهودية تجري أحداث قاسية، يضحي خلالها اليهودي بيهود، ويتعاون اليهودي مع النازي، ويغلّب اليهودي مصلحته على حياة اليهود. يجري ذلك كله في إطار من القناعة شبه التامة، ويتولى صاحب كل موقف الدفاع عنه، مدعياً أنه هو وحده «القومي» المكافح من أجل اليهودية، حتى وإن تلطخت يداه بالدم اليهوديّ. ولا تصادف هناك حدوداً لما يمكن أن يرتكبه اليهوديّ كي يحقق اختياره، ابتداء بحفلات المجون وانتهاء باللجوء إلى «العدو» أو تسليم رفاقه إلى الذبح.

تقوم حكاية المسرحية على محاولة قيادة الغيتو الحفاظ على بقاء أكبر عدد ممكن من سكانه بمنأى عن المجازر، في انتظار التحرير. وتخضع هذه المحاولة لشروط النازي بشأن جدوى الناجين. ومن أجل اختيار الذين ينجون، تدور حوارات قاسية تكون محصلتها أشدّ قسوة، هي التضحية بنسبة كي تنجو نسبة أخرى، وتغدو هذه التضحية أشبه بصراع بقاء على الصعيد الفردي، في بعض الأحيان، أمّا السلاح الوحيد المستخدم في ذلك فإنه يتمثل في التطييف أو الخداع: خداع الموت، خداع النازي، خداع الرفاق، غير أن المحصلة في نهاية المطاف تصل إلى التصفية التامة، إلى درجة أن النصّ يملك احتمالات أن يفسّر على أنه يُحمّل «الشخصية اليهودية» وزر المجازر التي حدثت لها، وبالتالي فإنه يمكن أن يشير إلى «غريزة الموت» الكامنة في طريق المستقبل. وإذا كان الكاتب قد استند إلى أحداث واقعية في المسرحية، إلا إن إضافات خياله وفكره كانت كبيرة بحيث استطاعت أن تطرح أفكاراً لها أبعاد واسعة.

إن الذي يقوم بسرد الحكاية من ألفها إلى يائها هو الراوي، الشخص الوحيد الذي ينجو من المجزرة بعد أن أصيب بعاهة مستديمة، وعندما كان جزءاً من الفرقة المسرحية في الغيتو، فإن عمله تحدّد في تحريك دمية تميّزت بجرأة لامتناهية ونطقت بما حال خوفه دون النطق به، غير أنه حين يسرد الحكاية فهو لا يبدو متردّداً قطّ في إماطة اللثام عن العوامل التي أدّت إلى التصفية الشاملة للفرقة وقيادة الغيتو، وهي في المجمل العام عوامل تحيل إلى النفس اليهودية ذاتها، والتي لم ينعدم أشخاص في الغيتو نفسه أجادوا بدورهم في توصيفها، والمقصود النفس التي تنتج متعاونين مع الغستابو، مستعدين لضرب اليهود بساديّة، وإقامة «حفلات حمراء» مع الضباط الألمان، ما يوحي بالنهم إلى السلطة وإلى «الكراهية الذاتية اليهودية»، التي تؤجّج هذا النهم. وهذه الصورة انتقلت، في زمان المسرحية، إلى «أرض إسرائيل»، إلى فلسطين، حيث كان ثمة زعامات يهودية، على غرار رئيس الغيتو ورئيس شرطته، لا ترفض تلقي السلطة من أي يد تمنحها إياها. وفي داخل هذه الصورة فإن سوبول يخلع على الصهيونية صفات خاصة، لعل أبرزها صفة العدوانية (يقول أحد أبطال المسرحية: «لقد أسسوا- وهو يقصد اليهود في فلسطين- كتائب ليلية، وهم لا يعملون فقط وفقاً لمبدأ العين بالعين، فيردون على الضربة بضربة مماثلة، وإنما بدأوا في عام ١٩٣٦- ١٩٣٧ يسبقون أعداءهم ويخرجون إلى مهاجمتهم في داخل قراهم، حتى قبل أن يهاجمهم هؤلاء»). وثمة أيضاً صفة «الاستعلاء القومي»، الذي أوجده اليهود «ما جعل نظام الكينونة بينهم وبين سائر الشعوب يختل».

لكن أبلغ ما تكشف المسرحية عنه هو أن «البطولة» اليهودية المرافقة للمحرقة مثل ظلها العالي، والتي لا تنفكّ الدعاية الإسرائيلية تتحدّث عنها بإطلاقية تامة (يوم إحياء ذكرى الضحايا اليهود للمحرقة النازية يسمى في إسرائيل «يوم المحرقة والبطولة»)، لا تعدو كونها أكذوبة. ويجد سوبول في الغيتو قدراً كبيراً من مؤونة مسوّغات تفنيد هذه الأكذوبة، فقد وُجد داخله من يتعاون مع النازيّ، سواء أكان هذا التعاون «مبرراً» بذريعة «تسليم جزء كي يسلم جزء آخر»، أو لم يكن كذلك. فمثلاً رئيس الغيتو مختلف عن صاحب المشروع الاقتصادي، الذي يدرّ الأرباح، ذلك بأن الأول يرغب في توسيع مصنع إصلاح الملابس كي يستوعب مزيداً من العمال، وبذا فإنه يحفظ حياتهم، في حين أن الثاني ينظر إلى الموضوع فقط من زاوية الجدوى الاقتصادية والمنفعة المالية. وعندما يحتدم الخلاف بين الاثنين، يرافق ذلك تهديد بتقديم شكوى إلى الضابط النازي، الذي يسمع ويتدخل لينهي الأمر كله بمجزرة مروّعة. وإذا كان هذا المشهد يقدّم أبرز تعاون يهودي مع النازي، على الصعيد الفردي، فإن هناك في المسرحية مشاهد أكثر تقززاً، يتم في أحدها مثلاً إعلان ما يشبه المناقصة حول عدد اليهود، الذين سيجري قتلهم في غيتو آخر من أجل «ضم» الناجين إلى غيتو فيلنوس!

مسابقة «ملكة جمال الكون» في إيلات.. محاولة أخرى لجذب السياحة العالمية وتحسين صورة إسرائيل!

تتويج الهندية هارناز ساندو ملكة لجمال الكون في إسرائيل في ١٣ الجاري. (إ.ب.أ)

كتب وليد حباس ومريم فرح:

بتاريخ ١٢ كانون الأول الحالي أقيمت المسابقة النهائية لملكة جمال الكون (لتمييزها عن ملكة جمال العالم) في مدينة إيلات في جنوب إسرائيل. وهذه هي المرة الأولى التي تستضيف فيها إسرائيل مسابقة ملكة جمال الكون. وستعتبر المسابقة تسويقا لإسرائيل، وإحدى أهم حملات «العلاقات العامة» لتحسين صورتها والتي من شأنها الترويج لإسرائيل (وخصوصا لمدينة إيلات) باعتبارها واجهة للسياحة في الوقت الذي تشهد فيه السياحة الإسرائيلية تراجعا ملموسا بسبب انتشار فيروس كورونا من جهة، ولأسباب سياسية تتعلق بصورة إسرائيل كدولة أبارتهايد من جهة أخرى.

هذه المرة، وخلال إعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينيت عن إغلاق المطار في وجه السياح الأجانب وصلت إلى إيلات ٨١ ملكة جمال ونحو ١٢٠٠ شخص كطواقم مرافقة لهن. بالإضافة إلى ذلك، هبط في مطار إيلات مئات الصحافيين من أهم وكالات الأنباء العالمية وآلاف الزوار المهتمين بهذا المهرجان العالمي الكبير. كما وصل إلى المدينة نحو ١٠٠ شخصية هامة (VIP) جاؤوا تحديدا من الولايات المتحدة وضموا فنانين من الصف الأول. [1] في المسابقة، شاركت ملكات جمال الإمارات والبحرين والمغرب، بينما ملكة جمال جنوب أفريقيا لم تقاطع المسابقة حتى بعد أن صرح المؤتمر القومي الأفريقي، وهو الحزب الحاكم في جنوب أفريقيا، بأنه لا بد «من مقاطعة مسابقة ملكة جمال الكون في إسرائيل حيث يسود هناك نظام الأبارتهايد»، في المقابل كانت ملكة جمال اليونان هي الوحيدة التي قاطعت المسابقة بشكل نهائي. [2]

في هذه المقالة نتوقف عند بعض حيثيات المسابقة ونركز على الطريقة التي اتبعتها وزارة السياحة الإسرائيلية بالإضافة إلى بلدية إيلات لتسويق دولة إسرائيل باعتبارها واجهة للسياحة من خلال استغلال حدث عالمي يعتبر جاذباً للعديد من وكالات الإعلام الغربية والذي تم بثه مباشرة على قناة فوكس وحضره ما يقارب ٦٠٠ مليون مشاهد بشكل مباشر.

تعتبر استضافة مدينة إيلات الإسرائيلية لمسابقة ملكة جمال الكون أمراً غريباً بأعين العديد من المراقبين. فعلى العكس من مسابقة ملكة جمال العالم والتي تعتمد معايير جمال الجسد بالإضافة إلى معايير تتعلق بالشخصية والدور المجتمعي والنشاط الثقافي، فإن ملكة جمال الكون تركز أكثر على المظهر الخارجي للمرأة. وتتعرض المسابقة إلى العديد من الانتقادات من قبل جمعيات نسوية لما تحمله من رسائل لتسليع المرأة وتحديد معايير جمال بعيدة عن واقع النساء منذ قبل نحو ٢٠ عاما، وارتبط اسم المسابقة- «ملكة جمال الكون»- مع اسم دونالد ترامب الذي كان في حينها ما يزال رجل أعمال أرعن. [3] وفي العقد الأخير، أقيمت مسابقات ملكة جمال الكون في مدن عالمية توصف بأنها واجهة للقمار والدعارة مثل لاس فيغاس، ومنتجعات قمار في فلوريدا وأتلانتا بالإضافة إلى بانكوك. كل هذه المدن التي استضافت مسابقة ملكة جمال الكون في العقد الأخير لا تحتوي على مشاهد طبيعة خلابة، وإنما تعتمد على السياحة الجنسية والقمار. [4] وإن اختيار مدينة إيلات هذه المرة أثار العديد من التساؤلات على اعتبار أن هذه المدينة الإسرائيلية الصغيرة ليست لديها أي مقومات ليتم إدراجها جنبا إلى جنب مع هذه الوجهات السياحية العالمية التي تجذب نوعاً معيناً من السياح. ومع ذلك، فإن منظمي الاحتفال الإسرائيليين، وعلى رأسهم وزارة السياحة الإسرائيلية، بلدية إيلات، واتحاد فنادق إيلات والجنوب، استطاعوا استضافة هذه المسابقة واعتبروها فرصة لا تعوض للتسويق للسياحة العالمية في مدينة تعتبر «مشروعا سياحيا فاشلا» بالنسبة للسياحة العالمية.

وتعكس استضافة إيلات للمسابقة قدرة إسرائيل على الترويج لنفسها في المحافل الدولية على الرغم من عدم استيفاء إسرائيل لشروط استقبال المسابقة. مثلا، في صيف ٢٠٢١ عندما تم الاتفاق نهائيا على إجراء المسابقة في مدينة إيلات، انطلق صاروخ من قطاع غزة صوب المدينة خلال الحرب الأخيرة. في تلك الفترة كانت ملكة جمال إسرائيل، تهيلا ليفي، متوجهة إلى ميامي للمشاركة في المسابقة الأولية التي ستفرز المرشحات النهائيات لمسابقة ملكة جمال الكون التي أقيمت حاليا في إيلات. ولقد كانت ليفي في موقع لا يحسد عليه، واضطرت إلى تفسير كل موضوع الحرب وتصوير إسرائيل على أنها بلد تتعرض «للإرهاب»! [5] لكن أحد شروط استضافة ملكة جمال الكون هو أن تتمتع البلاد المستضيفة بالأمن والاستقرار، ويكون لديها اقتصاد قوي، وقدرة عالية على إدارة وإخراج الفعاليات العالمية، بالإضافة إلى معايير صحية تتعلق بالكورونا. وعلى الرغم من أن مدينة إيلات كانت قد تعرضت للمرة الأولى في حياتها إلى إطلاق صواريخ من قطاع غزة قبل نحو ٧ شهور، إلا أنها اليوم تستضيف المسابقة.

لكن هذه المرة، فان وزارة السياحة الإسرائيلية بالإضافة إلى وزارة المالية الإسرائيلية تقومان سوية بجهود كبيرة لتحويل إسرائيل إلى واجهة للسياحة بكل ثمن، خصوصا في الوقت الذي تشهد فيه السياحة الدولية انحسارا ملموسا بسبب تفشي الجائحة. في العام ٢٠١٨ استضافت إسرائيل سباق جيرو دي إيتاليا، وهو سباق دراجات عالمي. في العام ٢٠١٩، استضافت إسرائيل مسابقة اليوروفيجن العالمية المشهورة. وهذا يدل على نمط جديد من خلاله تسعى إسرائيل إلى عرض نفسها كدولة قادرة على استضافة مهرجانات عالمية والتي عادة ما تعتبر أحداثاً جاذبة للسياحة وأحد أهم مشاريع التسويق للدول المستضيفة. هذا التغيير في سياسة وزارتي السياحة والمالية يعتبر جديداً. مثلا، في العام ١٩٩٨، كانت إسرائيل مرشحة لاستضافة مسابقة ملكة جمال الكون نفسها. وكانت الميزانية المخصصة لذلك نحو ١٠ ملايين شيكل. ورفضت وزارة المالية في حينه أن تمنح وزارة السياحة (التي كان يترأسها موشيه قصاب في ذلك الوقت) مبلغا صغيرا قد يصل إلى نحو ٢ مليون شيكل للمساهمة في تنظيم المسابقة وعليه تم تحويل المسابقة إلى مدينة هاواي وسط خيبة أمل إسرائيلية. [6] أما اليوم، فإن وزارتي السياحة والمالية تعملان وفق منطق مختلف. هذه المرة، تم استثمار نحو ٣٠ مليون شيكل لإجراء المسابقة في إيلات، من ضمنها ٧ ملايين شكيل مقدمة من بلدية إيلات، و٦,٥ مليون شيكل مقدمة من وزارة السياحة والتي تواجه أزمة كبيرة مع منع قدوم السياح في إسرائيل لمنع انتشار فيروس كورونا. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الاستثمارات على المدى المتوسط (وليس القريب المباشر) إلى ارتفاع في السياحة العالمية القادمة إلى إسرائيل وتحديدا إلى مدينة إيلات. ويقدر منظمو المسابقة بأن القيمة الربحية لظهور إسرائيل في شبكات التواصل الاجتماعي قد يصل إلى ٩٠ مليون دولار.

بحسب تالي أشكولي، وهي تعتبر المشرف الرئيس على تنظيم المسابقة في إسرائيل، فإن حدثا كهذا، والذي استمر على مدى أسبوعين وتكلل بالمسابقة النهائية في تاريخ ١٢ كانون الأول، من شأنه أن يشكل رافعة حقيقية للسياحة إذ إنه يَقدم إسرائيل بصورة مختلفة للعالم. فعلى مدى أسبوعين تجولت المشاركات في المسابقة، بصحبة مئات العدسات الصحافية وشخصيات معروفة في جبال النقب، وسهول الغور وعلى ضفاف البحر الميت. وتم التقاط العديد من الصور والبوسترات والفيديوهات الترويجية التي تجمع ما بين جسد المرأة والمشاهد الطبيعية الخلابة لجنوب فلسطين، لتقدم إسرائيل إلى العالم على أنها واحة للحضارة في منطقة الشرق الأوسط. ومن غير الممكن تجاهل الاهتمام الكبير الذي حظيت به ملكات جمال البحرين والإمارات والمغرب خاصة بعد اتفاق التطبيع المبرم بين هذه الدول وإسرائيل. فقد لاقت ملكة جمال المغرب كوثر بن حليمة اهتماماً غير مسبوق ربطه البعض باتفاق التطبيع بين إسرائيل والمغرب، وتمت استضافة بن حليمة بعدة برامج تلفزيونية منها «برنامج أوفيرا وبركو» الذي يبث على القناة ١٢ الإسرائيلية للحديث حول العلاقة الثقافية بين إسرائيل والمغرب وخاصة اليهود المغاربة وكأن إسرائيل لم تسحق هذه الثقافة منذ إقامتها. ولتزيين هذه العلاقة التطبيعية قام مصمم الأزياء الإسرائيلي المشهور أفيعاد أريك بتصميم فستانها، وهو الذي صمم «فستان القدس» للوزير السابقة عن حزب الليكود، ميري ريغف، في حفل الأوسكار قبل سنوات، وكانت عليه صورة القدس.

وهكذا لا يمكن فصل الجمال عن السياسة. فقد كانت هذه المسابقة محاولة أخرى لإسرائيل لتجميل احتلالها ولإخفاء نظام الفصل العنصري الذي تفرضه على الفلسطينيين. في المقابل، كانت مسابقة ملكة جمال الكون مناسبة أخرى لرؤية كيفية التفاعلات العالمية مع مسألة المقاطعة، فحتى لو لم تتم الاستجابة لمطالب المقاطعة بشكل كاف، إلا أن تصريح ملكة جمال الكون السابقة من أصول مكسيكية التي قالت إنه «يجب فصل السياسة عن مسابقات الجمال» كرد على الحملات والأصوات التي دعت إلى مقاطعة الحقل، هو بحدّ ذاته ردّ سياسي بامتياز.

(هوامش)

1. https://www.israelhayom.co.il/culture/tv/article/3504600
2. https://www.maariv.co.il/news/israel/Article-878905
3. https://www.theguardian.com/us-news/2016/oct/12/donald-trump-miss-usa-dressing-room-2001-rehearsal
4. https://www.haaretz.co.il/gallery/opinion/.premium-1.10019671
5. https://www.ynet.co.il/laisha/article/S1i4mRGKu
6. https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=97560

وثيقة جديدة مسرّبة: وزارة الصحة الإسرائيلية متورطة في قضية «اختفاء أطفال اليمن»!

كتب عبد القادر بدوي:

كشفت صحيفة «هآرتس» في مطلع كانون الأول الجاري عن وثيقة مسرّبة كانت وزارة الصحة الإسرائيلية قد منعت نشرها في العام الماضي، تكشف تورّط النظام الصحي في قضية اختفاء أطفال عائلات هاجرت إلى إسرائيل من اليمن ودول الشرق والبلقان بين الأعوام ١٩٤٨-١٩٥٤. ويأتي هذا الكشف استمراراً للنقاش الإسرائيلي المستمرّ منذ ذلك الحين حول هذه القضية التي ظلّت تتفاعل على مدار العقود الماضية، وبقيت عالقة بين العائلات اليمنية والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة طيلة هذه الفترة.

لجان تحقيق وقضية مفتوحة على مدار عقود

تتمثّل هذه القضية في اختفاء آلاف الأطفال من عائلات هاجرت إلى إسرائيل من اليمن، وأيضاً من العراق وتونس والمغرب ودول البلقان وغيرها، في خمسينيات القرن الماضي، وهي ما باتت تُعرف إعلامياً بقضية «الأطفال اليمنيين والشرقيين والبلقانيين». ادّعت السلطات الإسرائيلية آنذاك أن الأطفال ماتوا في المستشفيات بسبب أمراض مُعدية، وقد تم إبلاغ عائلاتهم بذلك دون وجود أي دليل يُثبت ذلك. بعد عدّة سنوات؛ عادت القضية إلى النقاش حينما وصلت إلى العائلات المذكورة أوامر تجنيد في الجيش الإسرائيلي لأبنائها الذين ادّعت السلطات الإسرائيلية بأنهم «أموات»، وادّعت العائلات لاحقاً أن الأطفال قد تم اختطافهم بشكل منظّم من قِبَل الدولة والوكالة اليهودية، بهدف بيعهم لعائلات من أصول أوروبية تبحث عن أطفال للتبنّي، أو لناجين من المحرقة لا ينجبون، أو أن الغرض من اختطافهم كان استخدامهم في إجراء تجارب طبية.

في ضوء ذلك وعلى مدار عقود، تم تشكيل ثلاث لجان تحقيق في هذه القضية؛ لجنة بهلول-مينكوفسكي (١٩٦٧)؛ لجنة شيلغي (١٩٨٨)؛ لجنة التحقيق كوهين-كدمي (١٩٩٥) والتي نشرت توصياتها واستنتاجاتها العام ٢٠٠١. عملت اللجان هذه على فحص قرابة ١٠٥٣ حالة اختفاء للأطفال بين الأعوام ١٩٤٨-١٩٥٤، وخلصت إلى أن معظمهم لقوا حتفهم، بينما لم تزل آثار ٦٩ منهم مجهولة، فيما عثرت العائلات على خمسة منهم. أمّا استنتاجات لجنة كوهين- كدمي (لجنة تحقيق رسمية)؛ فجاء فيها أنه لم يتم العثور على أي أدلّة يُمكن من خلالها القول بوجود ممارسة لـ «الاختطاف المؤسّسي» من قِبَل السلطات الرسمية في هذه القضية. [1]

في أواخر العام ٢٠١٦، ونتيجةً لقرار حكومي في ذات الشأن، أتاح أرشيف الدولة مئات الآلاف من الوثائق المتعلّقة بعمل هذه اللجان، وفي نفس الوقت تم تمديد سرية المواد الأرشيفية الأخرى التي لم يتم طرحها داخل اللجان وتدور حول القضية. لاحقاً؛ وفي العام ٢٠١٩ تحديداً، وافقت المحكمة العليا على طلبات استئناف تقدّمت بها عائلات يهودية من أصول يمنية، وقرّرت النظر في الاستئنافات كقضية واحدة، إلى أن اعترفت الحكومة الإسرائيلية، في شباط الماضي، ولأول مرة، بأن هناك ظلماً طال عائلات المهاجرين اليهود اليمنيين والشرقيين والبلقانيين، واعترفت أيضاً بالأضرار التي لحقت بهم، وأقرّت تقديم تعويضات لهذه العائلات تبلغ ١٦٢ مليون شيكل، وقد جاء هذا القرار بعد جولات من المفاوضات بين الحكومة الإسرائيلية من جهة، وممثّلي العائلات. [2]

تقرير مسرّب يكشف تورّط الطاقم الطبي ومن خلاله وزارة الصحة في القضية [3]

يُشير التقرير الذي كشفت عنه صحيفة «هآرتس» في مطلع الشهر الجاري، وأعدّه كل من البروفسور ايتمار غروتو، الذي شغل منصب نائب المدير العام السابق لوزارة الصحة، والدكتورة شلوميت أفني، المفوض السابق لمنع التمييز والعنصرية في الوزارة، والمتدرّب ضمن طاقمها يوفال شارال، إلى تورّط أفراد الطاقم الطبي في هذه القضية، وقدّم في خلاصته توصية لوزارة الصحة طالبها فيها بتقديم اعتذار نيابة عن المجتمع الصحي (الطبي) بسبب تورّط بعض الطواقم الطبية في القضية، كما قدّم التقرير توصية أخرى دعا فيها وزارات حكومية أخرى التحقيق في القضية والكشف عن تورّط بعض طواقمها العاملة، وقد تم تقديمه إلى مدير عام وزارة الصحة في آذار المنصرم. وبحسب «هآرتس»، فإن وزارة الصحة رفضت نشر التقرير حتى الآن، كما ويتجنّب وزير الصحة نيتسان هوروفيتس (ميرتس) الإجابة عن التساؤلات والاستفسارات المتعلّقة بهذا الشأن.

استندت مسودّة التقرير بشكل أساس إلى مواد ووثائق من لجنة التحقيق الحكومية «كوهين- كدمي» بالإضافة إلى وثائق من أرشيف الدولة وشهادات من العائلات والطاقم الطبي، واعتبرت أن «مشاركة الطواقم الطبية، بشكل فعلي، في نقل الأطفال من حضانات الأطفال في مخيمات المهاجرين (معسكرات الاستيعاب)؛ إبلاغ العائلات بوفاة أطفالها دون وجود شهادات وفاة أو جثث، ودون تقديم توضيح لظروف الوفاة أو مكان الدفن؛ واتخاذ الموظفين/ أفراد الطواقم الطبية قرارات طبية للرضع دون موافقة أو معرفة والديهم- بما في ذلك إجراء تشريح الجثة لأغراض البحث- في ظل مزاعم إجراء بعض الدراسات على الرضع الأحياء»، كل هذه الممارسات يراها التقرير على أنها تندرج ضمن بند «إساءة الممارسة الطبية»، وأنه حتى في ظلّ عدم وجود تشريع، أو مدونة أخلاقية محدّدة آنذاك فيما يتعلق بعمليات التشريح أو البحث، تظهر العديد من «الشكوك والأسئلة الأخلاقية والاجتماعية حول سلوك الطاقم الطبي وممارساته».

وقد جاء هذا التقرير بعد أن أوصت اللجنة العامة لوزارة الصحة المسؤولة عن العنصرية والتمييز والإقصاء في الوزارة في العام ٢٠١٨، بالبحث عن شبهة ممارسة «العنصرية المنظّمة/ المؤسسية» في قضية «أطفال اليمن» وغيرها، كما أوصت بإشراك العائلات المتضرّرة كما حدث في بعض البلدان (كندا وأستراليا مثلاً)، وقد بدأت اللجنة برئاسة غروتو بالعمل والتنسيق مع مؤسسة عميرام (الجمعية التي تُمثّل عائلات الأطفال المخطوفين) بالبحث في هذه القضية.

تُشير الأبحاث الأكاديمية المتضمّنة في التقرير إلى التصورات السائدة في أوساط الطواقم الصحية آنذاك، حيث ساد تصوّر مفاده أن المهاجرين كانوا «نقيضاً للشخص الصحي» وأن لديهم «عادات متخلّفة» و«غريبة» مُشبعة بالخرافات والجهل، خاصة فيما يتعلّق برعاية الأطفال والرضّع، إلى جانب ذلك، هناك تركيز على انخفاض مستوى النظافة دون الإشارة إلى الظروف الصحية القاسية والسيئة في مخيمات الاستيعاب، كما أن الخطاب الطبي في غالبيته كان يؤكّد على إهمال الأمهات الشرقيات للطفل، وعلى مظاهر «غياب النظافة» و«عدم الاهتمام في تقديم الرعاية الكافية» و«اللامبالاة»، إلى جانب الإهمال الذي نُسِبَ إلى الآباء، بدون الإشارة إلى أن الأسباب الموضوعية المتمثّلة في النقص الموضوعي للغذاء والظروف المعيشية السيئة هي السبب في سوء تغذية الأطفال، وإنما أن السبب يعود إلى العائلات نفسها. يقول مؤلفو التقرير إن هذه التصورات العنصرية «أثرت على تصور المهنيين الصحيين لمصالح الطفل الفضلى وكانت بمثابة أساس لتبرير فصل الأطفال عن عائلاتهم»، لذلك يعتبر التقرير أن الاستنتاجات التي توصّلت إليها لجنة كوهين- كدمي غير مقنعة ويُمكن التحفّظ عليها بشكل صريح. كما يُسلّط الضوء على عملية إشراك العاملين في المجال الطبي في آليات التبنّي التي حدثت بعد عملية فصل الأطفال عن عائلاتهم.

وفي سياق رد وزارة الصحة على استفسارات تقدّمت بها صحيفة «هآرتس» حول عدم نشر الوزارة للتقرير، قالت إن هذا ليس تقريراً بل مسودة داخلية للوزارة تستعرض عدداً من الشهادات والأدلة المنشورة على مدار السنوات الماضية بشأن قضية الأطفال اليمنيين وتورط الكادر الطبي فيها، وأن المواد لا تحتوي على وثائق أرشيفية أو أدلّة تاريخية لم يتم نشرها حتى الآن، بل على مراجعة لمجموعة من المواد المنشورة، وقالت إن إنجاز العمل عليها تأخر بسبب الانشغال بأزمة كورونا، وكذلك بسبب تقاعد ومغادرة جميع الأطراف المشاركة في إعداد التقرير.

إجمالاً؛ يُثير نشر التقرير في هذه المرحلة، بحسب كاتبته الصحافية تمار كابلانسكي، «تساؤلات تتعلّق بمسألة التعويضات» من الممكن أن تُسبّب «إزعاجاً للدولة»، ولهذا السبب ربّما ترفض وزارة الصحة نشره، ولذلك على ما يبدو أعادت وزارة العدل التقرير لوزارة الصحة، بعد أن روجّت الحكومة في مطلع العام الجاري لمخطط «الترتيب المالي» لعائلات الأطفال اليمنيين (التعويضات)، ولذلك قد يكون نشر مسودة تقرير وزارة الصحة عقبة أمام الدولة لتنفيذ مخطط رفض الادّعاءات في هذه القضية.

امرأة تشارك في تظاهرة ضد اختطاف أطفال يمنيين في الخمسينيات. (عن: هآرتس)

(هوامش)

1. للاستزادة، أنظر/ي: https://bit.ly/3e5s0yK.
2. للاستزادة، أنظر/ي: https://bit.ly/3F9JPZr.
3. تمار كابلانسكي، "هآرتس تكشف: وثيقة وزارة الصحة تحمل فيها نفسها مسؤولية في قضية أطفال اليمن"، هآرتس، 08.12.2021، https://bit.ly/3FbDVqv (آخر استرجاع 18.12.2021).

الاستباحة بالنفايات: مشهد من النقب. (عــن: هآرتس)

الإهمال، النفايات، مخططات الترحيل ونهب الأراضي، الكلاب والجريمة... عن علاقة سببية تحكم حياة المواطنين العرب في النقب!

كتب سليم سلامة:

«الجنــوب هو الســاحة الخلفية لدولة إســرائيل. إليه تُلقى أكــوام النفايات غير المراقَبة والتي توفر الغذاء لجوقات الكلاب المتوحشــة وتســبب تكاثرها بصورة مفزعة. طفلة بدوية في الرابعة من العمر، افترســتها الــكلاب وقتلتها، كثيــرون آخرون تعرضــوا لعضات خطيرة، رؤوس كثيرة من الضأن تُلتَهَم يومياً والسكان يقفون عاجزين حيال آلاف الكلاب المتوحشــة وحيال إهمال الســلطات الرسمية التي لا توفر أي حل... روائح كريهــة قوية جــداً تزكــم الأنوف حــال الوصول إلى قريــة بيت هداج... روائح تنبعــث من جثث الحيوانات المتعفنة ومــن أكوام الزبالة المرتفعــة جداً. لا حاجة إلى الابتعاد كثيراً عن بيــوت هذه القرية البدوية في النقب، على بعد كيلومترات قليلة من مدينة بئر السبع، لتلتقي وجهاً لوجه بالســاحة الخلفية لدولة إسرائيل: أكوام كبيرة جداً من الخردوات، من النفايات ومن جيف الحيوانات المتعفنة الملقاة في المنطقة».

هذا التوصيــف المختزل، لكن المكثف، لأحد جوانب المأســاة اليومية التــي يكابدها المواطنــون العرب في النقــب، هو الذي يفتتح به رونــي زينغر تحقيقه الصحافــي المنشــور فــي موقــع «مركز شــومريم» (الحُــرّاس)، الــذي يعرّف نفســه بأنه «مركــز للإعلام والديمقراطية؛ جسم إعلامي غير سياسي غايته تعزيز أســس الديمقراطية في إســرائيل من خلال المشاريع الإعلاميــة والتعاون مع وســائل الإعلام الإســرائيلية الأخرى»، تحت عنوان لافت ومثير يتســاءل: «أتريدون فهم إهمال البدو الذي يقود إلى الجريمة؟»، ثم يجيب: «ابدأوا بالكلاب»!

ولئــن كانــت علامات الاســتغراب، بل الاســتهجان وربما الاســتنكار، قد ترتســم على وجه القارئ العادي لمجرد مطالعــة هذا العنوان، فيتســاءل عن الرابط ما بين «الإهمال» و«الــكلاب»، بين «النفايات» و«الجريمة»، فمن شأن قراءة هذا التحقيق الصحافي أن تضع كثيراً من النقــاط على عدد من الحروف المركزية التي تقود، في نهاية المطاف، إلى الخلاصة الأساســية ومؤداها أن سياســة التمييــز، الحرمــان، الحصــار، التضييق والإهمال تشــكل ركناً أساسياً وســبباً مركزياً - واحداً فقــط، من جملة أســباب عديــدة وأخــرى بالطبع - في كل ما يُطلــق عليــه «الجريمة في المجتمــع العربي» عمومــاً، وفي المجتمع العربي في النقب خصوصاً، وهو الذي يتعرض لحملة شــعواء من التحريض الرســمي، الحكومي والإعلامي، تحت مسميات وعناوين تأجيجية مثل «الفلتان الأمني»، «غياب الســيادة»، «حلة الحكم»، «الخطر الاســتراتيجي» وغيرها مــن المصطلحات التي تضع المجتمع العربي في النقب، على وجه الخصوص، في موقــع «العدو المباشــر والخطير لدولة إســرائيل وسلطتها وسيادتها»!

المناسبة والسياق

مــن الجلي بالتأكيد أن توقيــت إعداد هذا التحقيق الصحافي ونشــره لم يأت صدفة، علــى الإطلاق. فهو يأتي (نُشر يوم الجمعة الأخير، ١٧ كانون الأول الجاري) بعد أيام قليلة من زيارة رئيس الحكومة الإســرائيلية، نفتالي بينيت، (يــوم ٦ كانون الأول الجاري) على رأس عدد من وزراء حكومته وقيادة شرطة إسرائيل وعدد من رؤساء السلطات المحلية اليهودية، إلى منطقة الجنوب تحت عنوان «التصدي لتصاعد الجريمة في المنطقة»، وما تخلل هذه الزيارة من تصريحات تحريضية مباشرة علــى المواطنين العرب في النقــب، كجزء لا يتجزأ من، بــل ذروة أخرى في سلســلة وأجــواء التحريض العام المســتمر على العرب في النقب، بمشــاركة وزراء في الحكومــة وأعضاء كنيســت ورؤســاء ســلطات محلية يهودية، يقودهم جميعاً «الإعلام» الإسرائيلي المجنّد تماماً لكل «جُهد» تحريضي ضد العرب في هذه البلاد.

وفيمــا ادعى البيان الرســمي الذي صدر عن رئاســة الحكومــة بأن زيــارة بينيت ووزرائه إلــى جنوب البلاد جاءت «في إطار خطة مكافحة الجريمة والعنف العربي فــي المنطقة»، قــال بينيت نفســه خــلال لقائه مع رؤســاء السلطات المحلية اليهودية هناك إن حكومته «ملتزمة بحل المشاكل في منطقة الجنوب، وعلى رأسها مكافحة الجريمة وبســط ســلطة الدولــة وقوانينها»! وقال، وهو يقــف على تلة مرتفعة تطــل على مدينة رهط، كبرى البلدات العربية في النقب: «جئنا إلى هنا، إلى جنوب البلاد، كجزء من خطة مكافحة الجريمة التي تفشت في المجتمع العربي في هذه المنطقة»؛ مهدداً متوعداً بـ «نحن نتصرف وســنواصل التصرف بقبضة حديدية، لكي يستعيد السكان هنا شعورهم بالأمان»! أما «الســكان» الذين يريد لهم بينيت «أن يستعيدوا شــعورهم بالأمان»، فهم الســكان اليهود أساساً، بل حصرياً على الأرجح.

ذلك أن هــذه الزيارة، المدججة بالحضور الرســمي، السياســي والأمني، تأتــي في أوج حملــة التحريض المكثفــة التي يتعرض لهــا المواطنــون العرب في النقــب فــي الآونة الأخيــرة، وخصوصاً بعــد انضمام «الإعلام» الإسرائيلي ورؤساء ســلطات محلية يهودية إليها، بعد أن بدأتها جمعيات يهودية متطرفة قامت، في إطارها، بنشــر تقارير إعلاميــة وتنظيم مظاهرات احتجاجيــة وإنشــاء مجموعات وصفحــات خاصة على شــبكات التواصــل الاجتماعــي المختلفــة مهمتها الأســاس التحريض على المواطنين العــرب، حتى أن بعضها قد بلغ حد التحريض على القتل، بصورة مباشرة وصريحة تماماً. وقد جاءت هذه الحملة لتنشر حالة من الهوس حيال «فزع الســكان اليهود من فوضى السلاح والجريمة لدى العــرب في النقب» والتي تُهدد أمنهم وحياتهم، الفــزع من كون الســكان اليهود «محاطين بهذا الكم مــن العرب الخارجين عــن القانون»، أو كما وصفهــم بينيت ذاته بالـ «ميلشــيات التي تعمل كما في الغرب المتوحش». ودائمًــا ما يقترن هذا الخطاب العنصري المفزوع، الشكوى من فوضى السلاح والعنف والجريمة، بالشكوى من «فوضى البناء لدى بدو النقب» وفوضى ما يصفونه بـ«غزو البدو لأراضي الدولة»، لتأتي المطالبة بـ «القضاء علــى ظاهرة العنف والجريمة في المجتمــع العربي في النقب» وبـ «إعادة فرض ســلطة الدولة وبســط ســيادتها على المنطقة» لأن «البدو قد اســتولوا على الأرض في النقب وأشــاعوا فيه حالة من عدم الأمن والأمان والاستقرار»!

لكنّ تصوير النقــب وكأنه «غابة لا يحكمها أي قانون»، بغية إثارة الرأي العــام اليهودي والتحريض ضد العرب في النقب، وســط تجاهل وتغييــب تامّين لعنف الدولة والشرطة الرســميين تجاه المواطنين العرب في النقب، والذي يتجســد أولاً وأساســاً في الإهمــال والحرمان من أبســط الخدمــات الأوليــة ومقومات الحياة الأساســية، ناهيــك عن أعمــال الهدم المتكررة بحــق مئات البيوت العربية في النقب، والاعتداءات البوليسية المتكررة، إلى جانب اعتداءات الشبان اليهود على شابات عربيات وعلى ســيارات عربية في مدينة بئر الســبع، إنما يندرج - كما يؤكد قادة الســكان العرب في النقب - ضمن خطط ترمي إلى محاصرة بدو النقب في غيتوات للنوم فقط والسيطرة على أراضيهم وســلبها، رغــم أن العرب فــي النقب لم يعودوا يمتلكون سوى ٣٪ فقط من الأرض هناك.

ليــس من التجني علــى الحقيقة القــول إن ما أدلى به رئيس الحكومة يشــكل ترجمــة واضحة لمخططات الســيطرة علــى الأرض في النقــب؛ وهو مــا دعا إليه أيضاً وبــكل وضوح رئيــس بلدية بئر الســبع، روبيك دانيلوفيتــش، الذي قــال إنّه «قد حــان الوقت لاتخاذ القــرار وتنفيذه: اســتعادة القدرة علــى الحكم على الفــور، بكل قوتنــا وبدون تنــازلات، والبــدء بتنظيم توطين البــدو». وهو الذي أفصحت عنــه، أيضاً، وزيرة الداخلية، أييلت شاكيد، في قولها، خلال الجولة إياها فــي الجنــوب، إن «هناك خطة منظمــة لإقامة ١٢ بلدة اســتيطانية يهودية جديدة في النقب يجري العمل عليهــا الآن». وأوضحت شــاكيد أن الخطــة المذكورة ســتضمن «إعادة الأرض إلى دولة إســرائيل، ثم البدء بتجميع البدو المشــتتين مــن المناطق المفتوحة في النقب إلى المناطق القانونية، بدلاً من التوسع الوهمي القائم». وقالت إنّ «الخطة تضع شــرطًا سيتم بموجبه «إخلاء» السكان البدو و«تركيزهم» في «مناطق سكنية ثابتة»؛ وهي (الخطة) التي اعتبر رئيس مجلس إقليميّ لبلدات يهودية في الجنوب أنها «ستمنع الجريمة، في النهاية»، مضيفاً أن «تعزيز الاســتيطان اليهودي هو في مصلحة البدو، أيضاً»!!

غير أن مخطــط «تجميع وتركيز البدو في النقب» عبر إقامة تجمعات ســكنية جديدة لهم، على جزء صغير من مســطحات الأراضي التابعة للقــرى المحرومة من الاعتراف الرســمي، ووضع اليد على غالبيتها العظمى لصالح المشاريع الاســتيطانية والتهويدية ومشاريع البنــى التحتيــة القُطريــة، والذي يجــري العمل على تنفيذه تحت ستار كثيف من دخان التحريض كما ذُكر أعلاه، هو الذي دفع «لجنة التوجيه العليا لعرب النقب» إلــى التحذير مــن «ازدياد وتيرة الترحيــل والتهجير وهــدم البيوت العربية في النقــب»، معتبرةً أن «حملة التحريــض العنصرية المنفلتة ضــد الأهل في النقب التي تقودها عصابة من العنصريين والفاشيين ترمي إلى نزع الشرعية عن الأهل في النقب وتسهيل تنفيذ مخططات الترحيل والتهجير وهدم البيوت»!

غياب السيادة الحقيقية و«دولة عالم ثالث»!

يستعيد تحقيق «شومريم» حادثة/ مأساة انقضاض مجموعة من الكلاب المتوحشــة على الطفلة بُشــرى أو لقيمة، ابنة السنة وتسعة أشهر فقط، في نيسان العام الماضي، بينما كانت تلهو أمام بيت عائلتها في قرية بيــر هداج. انقضت الكلاب على الطفلة فعضتها مرات عديدة وأصابتها بجروح خطيــرة نُقلت على أثرها إلى مستشفى بئر السبع وهناك فارقت الحياة بعد يومين اثنين فقط. «ببســاطة، الكلاب افترست بُشرى»، يقول ســلمان بن حميد، مدير عام مجلس «نفيه مدبار» التي تتبع بير هداج إلى منطقة نفوذه وســلطته، ويضيف: «الأطفال يخشون الخروج من منازلهم والأهالي يخافون الســماح لأولادهم بالتجــول خارج المنــازل، لأن هذه الكلاب، التي تُعدّ بالمئات، تفترس المواشي وتهاجم الأطفال باستمرار». ويقول: «المشكلة الأكبر من مشكلة الكلاب هي أن ليس ثمة عنوان يمكن التوجه إليه»! أما والد الطفلة بُشرى، عودة أبو لقيمة، فيقول إن «هذا كان متوقعــاً... فجوقات الكلاب الخطيــرة هذه تتجول في المنطقة على الدوام وبكامــل الحرية، بدون أن تحظى شــكاوى المواطنين المتكررة بــأي اهتمام أو علاج من الجهات الرسمية المسؤولة».

ليست المسألة محصورة في «ظاهرة الكلاب المفترسة التــي تتجول بحرية تامة وبصــورة خطيرة جداً والتي خرجت عن السيطرة تماماً»، يقول د. يهوشواع شكيدي، العالِم الرئيس في «ســلطة الطبيعة والحدائق»، و«إنما هي قضية انعدام الســيطرة وغياب السيادة التامّين. الدولة غائبة تماماً في هــذا الموضوع»! وهو ما يؤكده أحد مواطني قرية بير هداج فيقول: «ليست هناك دولة في قرانا البدوية. نحن نعيش هنا وحدنا، بقدراتنا نحن وبقوانا الذاتية فقط». ثم يعود شكيدي ليشدد على أن «جوقات الكلاب التي تتكاثر هنا دون أي سيطرة، فيما هــي تتغذى على أكوام النفايات التي تتراكم دون أي رقابة أو معالجة، هي التجسيد البصري الأبرز لانسحاب الدولة من ساحتها الخلفية في منطقة الجنوب بشكل عام، ومن حياة ســكان المنطقة البدو بشــكل خاص... موت الطفلة بُشرى هو، في نهاية المطاف، موت نتيجة إهمال الدولة»!

يقــارن التقريــر بين مأســاة وفاة الطفلة بشــرى و«تســميم النســور»، فيقــول إن «وســائل الإعــلام الإسرائيلية لم تُفرد لمقتل بُشرى سوى كلمات قليلة جداً، بينما تتصدر حالات تســميم النسور العناوين، كمــا يردد المواطنون البدو فــي النقب». ويضيف أن «موت ١٣ نســراً في الصحراء جراء التســمم قد حظي بتغطيــة إعلامية واســعة فعــلاً». ويجــزم: «عملية التســميم هذه كان يمكن تجنبها، كما يؤكد جميع العاملين في المجال، لو أن الدولة كلفت نفسها عناء معالجة قضية الكلاب الســائبة وشكاوى المواطنين البــدو الذين يعانون من جرائها كثيراً». ثم يورد هنا ما يقوله رئيس «وحدة الدوريات الخضراء»، المسؤولة عــن تطبيق القانون فــي المناطــق المفتوحة، أوري مالــكا، الذي يؤكد أن «البدوي في المنطقة يعاني من مجموعات الكلاب السائبة التي ربما تهاجم أولاده أو حيواناتــه الخاصة في زرائبها، بالقــرب من المنازل. وحيــن لا يجد هذا البــدوي أي رد أو مجرد اهتمام من أية جهة رســمية مسؤولة، فربما يلجأ عندئذ إلى حل التســميم. مقصد البدوي وهدفه هو تسميم الكلاب وليس إيــذاء الحيوانات البرية». أمــا مديرة منظمة «دعــوا الحيوانات تعيش»، ياعيــل أركين، فتقول إن «البدوي الذي يســمم كلباً ينتهك القانون بالتأكيد، لكنني أســتطيع تفهمه عندما يقــول إنه لا يجد من يصغي إليه ويعالج مشــكلته، بــل ليس لديه عنوان يتوجــه إليه أصــلاً. إن عجز الدولــة وتقصيرها هما المشكلة الأســاس... انعدام السلطة وغياب السيادة هما المصيبة الكبرى».

في هذا الســياق، يلفــت المســؤولون العاملون في المجال ميدانياً إلى أن «عدد الكلاب السائبة في منطقة النقــب ارتفع بصورة مذهلة، مــن نحو ٣٠٠٠ كلب قبل بضــع ســنوات إلى نحــو ٥٠ ألف كلــب الآن، وهذا من مجموع نحو ٨٠ ألف كلب سائب في إسرائيل برمّتها»؛ ويلفتــون إلــى حقيقة أن «منطقة الجنــوب لا تتصدر مناطق البلاد كلها من حيث عدد الكلاب السائبة فقط، وإنمــا من حيث عــدد الذين تعرضــوا للعض من هذه الــكلاب، التي قد تكون مصابة بمــرض الكَلَب، أيضاً». ففي العام الماضي سُجلت في وزارة الصحة ١٧٦٤ حالة عضّ من كلاب كهذه (خمس حالات في اليوم، تقريباً)، بينما «يؤكد المواطنون البدو في الجنوب أن عدد حالات العــضّ هذه لا تُعــد ولا تُحصى عندهــم، إذ أن العدد الأكبــر منها لا يجــري التبليغ عنهــا للطبيب البيطري المسؤول.... لأن الغالبية الساحقة من البلدات البدوية في النقب ليس فيها طبيب بيطري»!

عند الحديث عن الكلاب الســائبة، يســارع مســؤولو «سلطة الطبيعة والحدائق» إلى الحديث عن «النفايات التي تملأ المنطقة فتجعل إسرائيل، من هذه الناحية، دولة عالم ثالث... دولــة غير نظيفة إطلاقاً»، كما يقول د. شــكيدي ويضيف: «هذا أمر مثير للغضب الشديد، هذا التقصير المرعب من جانب الوزارات والمؤسســات الحكومية المختلفة التي لا تحرص على جمع النفايات ودفنهــا فــي مدافــن خاصة وبعيــدة عــن المناطق المأهولــة بالســكان». ويقول: «نحن، ســلطة الطبيعة والحدائق، قمنا بإخلاء النفايات من قرية بير هداج لأن الدولــة لا تقوم بهذا ولأن تراكــم النفايات يؤدي إلى تزايد الكلاب».

تكشــف مديرة منظمــة «دعوا الحيوانــات تعيش»، ياعيل أركين، أن «مســح الكلاب» الذي أجرته منظمتها قبل ســنوات قليلة أظهر أن في إسرائيل ٠,٤ كلب لكل مئــة مواطن بالمعدل القُطري، بينما المعدل في القرى البدوية غيــر المُعترف بها في النقب هو ٣٥ كلباً لكل مئة مواطن. وهذا دون توفر أطباء بيطريين، إطلاقاً.

ويختم مركز «شــومريم» تحقيقه الصحافي هذا بما يقولــه مواطن عربــي من قرية بير هــداج: «صحيح أن لدينا مشكلة نفايات حادة، لكن أحداً لم يُقم هنا مزبلة منظمة وبمواصفــات لائقة. لا يســتحق البدو العيش بهــذه الصــورة. صحيــح أن الكلاب تضايــق رفيفيم ورتميم، البلدتين اليهوديتيــن المجاورتين لنا، لكن الفــرق أن البــدو هنا يشــعرون بأن ليــس ثمة عنوان يمكنهم اللجوء إليه ونقل شــكواهم إليه، وليس ثمة من يمكن أن يضع الحلــول وينفذها، لأننا لا نهمّ أحداً في هذه الدولة... مثل الكلاب، تماماً»!

في الصراع على الحكاية: من فعالية ثقافية لطلاب فلسطينيين من الداخل في وادي الصليب بحيفا. (عـن موقـع: أرابكا نت)

أي رواية ومضامين سيُملأ بها حيّز «متحف المجتمع العربي» الذي أعلنت وزارة الثقافة الإسرائيلية رصد ميزانيات لإقامته؟

كتب هشام نفاع:

ضمن النقاشات والتحركات السياسية لإقرار الميزانية الإسرائيلية العامة في الكنيست، ثم النجاح بتمريرها، نشرت وزارة الثقافة والرياضة بياناً بلهجة احتفالية جاء فيه: «لأول مرة، وكجزء من خطة خماسية رائدة وثورية، سيتم تخصيص نحو ٣٦٠ مليون شيكل للثقافة في المجتمع العربي». وتدّعي أن ميزانية تنظيم الثقافة العربية ستزداد بمقدار ١٥ مليون شيكل على مدى السنوات الخمس المقبلة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تخصيص نحو ٣٠ مليون شيكل لتجديد المؤسسات الثقافية في المجتمع العربي، مع التركيز على المنالية للجمهور وتسهيل إمكانية الوصول للمؤسسات.

منذ البداية يجب الإشارة إلى ما يلي: وفقاً للأرقام الرسمية، فإن الميزانية الحالية المخصصة لوزارة الثقافة في إسرائيل تبلغ نحو مليار و١٠٠ مليون شيكل. أما الأرقام التي تحدثت عنها الوزارة أعلاه ضمن الخطة الخماسية، نحو ٣٦٠ مليون شيكل للثقافة في المجتمع العربي، فهي موزعة على خمس سنوات، أي أنها ما زالت بعيدة جدا عن نسبة الفلسطينيين من المواطنين: نحو ٢٠٪.

بموجب البيان المشار إليه أعلاه، فإن نحو ثلث الميزانية سيخصص لإنشاء «مؤسسات ثقافية تشكل بنية تحتية ونقلة مهمة إلى الأمام لترويج الفنون في المجتمع العربي». وضمن هذه الخطة سيتم التركيز «بشكل خاص على ميزانية البنية التحتية المادية، بما في ذلك لغرض إنشاء وإتاحة الوصول إلى مواقع تاريخية في مختلف البلديات والسلطات المحلية في المجتمع العربي التي ستشكل مقراً للمؤسسات المذكورة».

تركّز الوزارة على «إنشاء أول متحف في المجتمع العربي ليكون منارة للعمل الاحترافي والجيد في مجالات القِوامة والحفاظ على التراث الثقافي». وفصّلت بأنه «سيتم إنشاء أول متحف في المجتمع العربي، وكذلك صالات عرض، ومدرسة سينما، ومدرسة للمسرح والفنون، ومركز تراثي للثقافة العربية».

عموماً، اعتادت الحكومات الإسرائيلية على تخصيص قدر ضئيل جداً من الميزانيات لمؤسسات الثقافة العربية. مثلا، في العام ٢٠١٥ دلّت الأرقام الرسمية على أن ميزانية الثقافة العربية، بالمعطيات والمعايير والتعريفات الرسمية، تعادل ٣,٢٪ فقط من مجمل ميزانية وزارة الثقافة، وتقف عند ١٤ مليون شيكل في السنة من أصل ميزانية عامة تبلغ ٧٠٠ مليون شيكل. وضمن ميزانيّة وزارة الثقافة الإسرائيليّة للعام ٢٠١١ رصدتْ ميزانيّةً بمبلغ ٣٧,٧ مليون شيكل للمتاحف، ولكن لم يخصص ولو شيكل واحد للعرب. كذلك، كانت تخصّص وزارة الثقافة ٤٠ مليون شيكل لمؤسّسات ثقافيّة يهوديّة حصراً، واستثنت منها أي مؤسسات عربيّة.

٥٣ متحفاً معترفاً بها بموجب قانون المتاحف للعام ١٩٨٣

أشار بحث لمركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست العام ٢٠٠٥، إلى أنه يوجد في إسرائيل أكثر من ٢٠٠ متحف، بما في ذلك ٥٣ متحفاً معترفاً بها بموجب قانون المتاحف للعام ١٩٨٣. هذا القانون يحدّد الالتزامات والقيود التي تسري على المتاحف المعترف بها. وتدار شؤون المتاحف في إطار لوائحها الداخلية وميزانيتها، وفقاً لأحكام هذا القانون. «الإدارة الثقافية» داخل الوزارة تقوم بتقسيم ميزانيتها بين المجالات المنوطة بها (المسرح، السينما، الموسيقى، الرقص، المتاحف). وتشارك في تمويل ميزانيات المتاحف المعترف بها فقط. من أجل الحصول على الدعم، فإن المتاحف المعترف بها ملزمة بالامتثال لأحكام هذا القانون أو اللوائح بموجبه. وفقاً لبنود وأنظمة القانون، تلتزم إدارة كل متحف بتقديم تقرير سنوي إلى الإدارة الثقافية عن أنشطة المتحف للفترة من ١ نيسان إلى ٣١ آذار من كل عام.

أما المتاحف المعترف بها فهي: متحف الفن الإسلامي، القدس؛ متحف أرض إسرائيل، تل أبيب رمات أبيب؛ متحف أراضي القدس التوراتي؛ بيت أهارونسون، زخرون يعكوف؛ بيت أوسيشكين، كيبوتس دان؛ بيت جوردون، كيبوتس دجانيا؛ بيت همئيري، صفد؛ بيت هتفوتسوت، تل أبيب؛ بيت ميريام، كيبوتس بلماحيم؛ بيت روبين، تل أبيب؛ بيت سطورمان، هجلبوع؛ متحف بار دافيد، كيبوتس برعام؛ متحف جو ألون للثقافة البدوية، كيبوتس لاهاف؛ حديقة العلوم، معهد وايزمان؛ متحف الآثار في وادي جان هشلوشا، بيت شيعان؛ متحف رمات غان للإنسان والحيوان؛ متحف بيتاح تكفا للإنسان والبيئة؛ متحف الخان، الخضيرة؛ متحف بلومفيلد للعلوم، القدس؛ متحف النقب، بئر السبع؛ متحف هرتسليا للفنون؛ هيئة متاحف يوآف، كيبوتس كفار مناحيم، كيبوتس رفاديم؛ متحف ويلفريد لثقافة وفنون الشرق، كيبوتس هزوريع؛ متحف حيفا، حيفا؛ متحف باحة هييشوف، القدس؛ المتحف الوطني للعلوم والتخطيط والفضاء، حيفا؛ متحف ياد فاشيم، القدس (غير مصنفة)؛ متحف ياد مردخاي، كيبوتس ياد مردخاي؛ متحف يهود إيطاليا، القدس؛ متحف يانكو دادا، كيبوتس عين هود؛ متحف بداية الاستيطان، كيبوتس يفعات؛ متحف إسرائيل، القدس؛ بيت لوحمي هغيتاؤوت، الجليل الغربي؛ متحف مانا كاتس، حيفا؛ متحف برج داود، القدس؛ متحف هيخت، جامعة حيفا؛ متحف مجموعة داجون؛ متحف كيبوتس نحشوليم للزجاج؛ متحف تاريخ مزكيرت باتيا؛ متحف الإنسان القديم، كيبوتس معيان باروخ؛ متحف فنون الكيبوتس، عين حرود إيهود؛ متحف ناحوم غوتمان، تل أبيب؛ المتحف الأثري في عين دور، كيبوتس عين دور؛ متحف الييشوف القديم في عين شيمر؛ متحف آثار الجولان، مستوطنة كتسرين؛ متحف ريشون لتسيون التاريخي، ريشون لتسيون؛ متحف الثقافة اليرموكية، كيبوتس شاعر هجولان؛ متحف تل أبيب للفنون؛ متحف باحة تل حاي للفنون؛ متحف برج تيفن؛ متحف يغئال ألون، كيبوتس غينوسار؛ المتحف الأثري لتاريخ كفار سابا؛ ومتحف الفن الإسرائيلي.

ولكن فيما يتجاوز التساؤلات عن الالتزام العملي التنفيذي بتخصيص هذه الميزانيات، وبجعلها تذهب الى العناوين المُعلن عنها، هناك سؤال المضامين: من الذي سيحدد مضامين مؤسسات غاية في الحساسية، سياسياً وثقافياً واجتماعياً وتاريخياً، مثل متحف أو «مركز للتراث الثقافي»؟ أي سردية ستقدمها مثل هذه المؤسسات، أهي سردية الدولة أم سردية المواطنين العرب الفلسطينيين بكونهم جزءا من شعبهم وجزءا من تاريخه ومما تعرّض له من الجهة التي تشكّل الوزارة مركباً فيها؟

رواية معلنة وواضحة بل تشكل مكوّناً في الرواية الرسمية

علم المتاحف، بموجب بعض الموسوعات الافتراضية الجديدة، يستكشف تاريخ المتاحف ودورها في المجتمع، فضلا عن الأنشطة التي تشارك فيها، بما في ذلك القيمون، المحافظة، البرمجة العامة، والتعليم. وركز علم المتاحف الأوروبي في القرن التاسع عشر، على تأطير المتاحف كمؤسسات من شأنها أن «تثقف وتحضّر» عامة الناس. خدمت المتاحف عادةً المصالح القومية، وكان هدفها الأساس غالباً الاحتفال بالدولة أو القوة الاستعمارية. مثلا، المعرض الكبير للعام ١٨٥١ في لندن أو معرض شيكاغو العالمي، رغم أنهما كانا متحفين مؤقتين، إلا أنهما كانا من الأمثلة الأولى لمساحات العرض الكبيرة المخصصة للأجندات القومية؛ حيث أرادت كل من بريطانيا وأميركا تأكيد وجودهما كقادة دوليين في العلوم والصناعة.

ظهرت ابتداءً من خمسينيات القرن الماضي، أشكال جديدة من علم المتاحف كوسيلة لتنشيط الدور التعليمي للمتاحف. ولاحقاً ظهر أيضاً خطاب علم المتاحف النقدي، وتكثف في مطلع القرن الحادي والعشرين. في حين أن هذه الخطابات النقدية تهيمن على علم المتاحف المعاصر، هناك العديد من أنواع المتاحف المختلفة الموجودة اليوم، وبعضها منخرط في ممارسات جديدة، والبعض الآخر أكثر تقليدية وبالتالي أقل نقديّة. هنا يُطرح السؤال عن التوجه الإسرائيلي السائد في هذا المجال؟

وفقاً لمقال كتبه مدير قسم التاريخ والمقتنيات في متحف لندن، أليكس ويرنر، التاريخ الذي تستهلكه المتاحف أقرب إلى ما يمكن تسميته «التاريخ العام» من التاريخ المتداول داخل المؤسسات الأكاديمية. بمعنى أن كل متحف يتبنى سردية تاريخية. ونجد الأمر بارزاً في إسرائيل مع طغيان غير مخفي للرؤية الأيديولوجية الصهيونية. مثلا، نرى أن «متحف الكنيست» الإسرائيلي يعرض هويته كمن «سيسرد رواية الديمقراطية الإسرائيلية» وكيف أنه «سيسمح لزواره بتجربة التعرف على برلمان دولة إسرائيل منذ سنواته الأولى وحتى يومنا هذا». أما متحف إسرائيل في القدس فيقدّم نفسه على أنه «المؤسسة الثقافية الأهم في دولة إسرائيل» ويُبرز مكانته في «عرض مجموعاته الموسوعية» مع التركيز على «جناح الفنون والتراث اليهودي (...) ومجموعة شاملة للآثار ترجع الى فترة التوراة ولآثار الأراضي المقدسة. وخلال أربعين سنة على وجوده، وبمساعدة التبرعات والمتبرعين الكثر من جميع أنحاء العالم، استطاع المتحف ضم مجموعة كبيرة ومتنوعة تضم نحو نصف مليون قطعة. من بين القطع المهمة لفائف مخطوطات البحر الميت وهي أقدم أسفار للتوراة، ترجع الى أكثر من ألفي سنة ومخطوطات يهودية للتوراة من العصور الوسطى». في الحالتين، متحف الكنيست ومتحف إسرائيل، هناك رواية معلنة وواضحة، ليس فقط أنها تتماهى مع الرواية الرسمية، بل تشكل مكوّناً في هذه الرواية.

وعن تأثير المتحف في الجدل العام، وتأثّره بالرأي العام، من حيث ما سيرويه، يمكن إيراد حادثة من العام ٢٠١٨، حيث قام «متحف التاريخ الطبيعي» في القدس بتغطية معرض حول التطور الإنساني من أجل تجنب الإساءة للزوار اليهود المتشددين. المعرض بعنوان «بداية التطور الإنساني والثقافة»، روى مراحل التحول التدريجي من القردة الى البشر الحديثين، مع عدة جماجم، نماذج وأدوات صيد قديمة مع شرح مكتوب. وبكون العديد من اليهود المتشددين يرفضون نظرية التطور الإنساني العلمية، انصاع المتحف لضغوط وغطى ذلك المعرض.

سردية الدولة أم سردية المواطنين العرب الفلسطينيين؟

في السياق الفلسطيني، تذكر مراكز المعلومات الفلسطينية كيف سارعت سلطات الاحتلال بعد أيام من احتلالها لمدينة القدس العام ١٩٦٧ إلى بسط سيطرتها على المتحف الفلسطيني ومحتوياته الأثرية؛ وتم إلحاقه بدائرة الآثار الإسرائيلية. هذا المتحف الذي تم افتتاحه في العام ١٩٣٨ ليكون أحد أقدم متاحف الآثار في الشرق الأوسط، أطلق عليه منذ الاحتلال اسم «متحف روكفلر»، وهو يضم مجموعة كبيرة من القطع الأثرية المكتشفة من الحفريات التي أجريت في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني ما بين العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين.

وحول مركزية المتحف كمؤسسة في إرساء وتكريس السيطرة، تلاحظ منظّمة «عيمق شفيه» أن هناك «استبداداً للرواية»، إذ أنه «منذ البداية، تمت صياغة قوانين التخطيط في الحيّز الأرض-إسرائيلي من وجهة نظر تحتسب الآثار امتداداً للبلاد المقدسة، أرض العهد القديم». هذه المنظمة الناشطة «من أجل حقوق الثقافة والتراث، وبهدف الحفاظ على المواقع الأثرية كممتلكات عامة تابعة لكل المجتمعات والشعوب، وضد استعمال مواقع التراث والآثار كأداة سياسية في النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين»، تشير إلى وجود «ثلاثة مركبات أساسية للحفاظ على الآثار في البلاد في ذلك الوقت – القانون وسلطة الآثار والمتحف».

وهي تشرح كيف «تبنت دولة إسرائيل قانون الانتداب البريطاني الذي مكّنها من توطيد العلاقة ما بين التاريخ اليهودي السابق للدولة من جهة، ومحو الصلات التي تربط مواقع أثرية أخرى بفترات متأخرة أكثر من جهة أخرى. إن قوانين الحفاظ على الآثار القليلة التي أضيفت لحماية المواقع المتأخرة أكثر، تنصبّ هي الأخرى وبشكل واضح على تاريخ الاستيطان اليهودي في البلاد (مواقع الاستيطان والنصب التذكارية). استطلاع بقايا المباني المعدة للحماية في البلاد يوضّح أن المعايير الرئيسة في الحماية هي محلية للغاية، وتتطرق الى الهوية ذاتها والرواية الواحدة التي تروي قصة التوطّن والانبعاث في أرض إسرائيل».

بناء على هذه المعطيات والتحليلات، من الضروري البدء بطرح السؤال عن الرواية والمضامين التاريخية والثقافية (والسياسية، بالضرورة) التي سيُملأ بها حيّز «متحف المجتمع العربي» الذي تقول وزارة الثقافة الإسرائيلية إنها رصدت الميزانيات لإقامته. هل ستقوم الحكومة الإسرائيلية فعلاً بالمضيّ قدماً في مشروع إقامة متحف يتحدث باللغة العربية، حضارياً وتاريخياً، وسياسياً؟

كما هو واضح حدّ البداهة، ليس المتحف مستودع أغراض، مهما بلغت قيمتها. بل إنه يقدّم رؤية وسردية وقراءة لحقبة من التاريخ أو لسيرورة من التطورات. يكفي تخيّل الصورة التي سيُراد بها رواية تاريخ الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل، وفقاً للمعجم الرسمي. أي حضور وأي وزن لنكبة الشعب الفلسطيني العام ١٩٤٨ سيكون في هذه الرواية؟ هل يُتوقع من حكومة إسرائيلية، ممثلة بوزارة ثقافة، أن تموّل فعلا متحفاً ينطق بلسان ووعي ووجدان الفلسطينيين في إسرائيل، من حيث كونهم مع شعبهم متأثّرين بدرجات مصيرية من النكبة التي وقعت بفعل ممارسات مخططة وأخرى متفرّقة ارتكبتها الجهات التي باتت بعد وقت قصير تؤلّف الدولة كمؤسسة؟

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية